S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26333
20 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء مجلس الأمن الرسالة المرفقة التي تلقاها من المدير العام بالانابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

260893 260893 260893 93-45925

المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٣، موجهة الى الأمين العام
من المدير العام بالانابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تجدون مرفقا بهذه الرسالة تقريرا موحدا عن عمليتي التفتيش العشرين والحادية والعشرين اللتين قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وقد ترون من المناسب إحالة التقرير الى أعضاء مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، سيبقى المدير العام مستعدا، هو وكبيرا المفتشين، السيد روبرت كيلي (عملية التفتيش ٢٠) والسيد ماوريتسيو زيفيريرو (عملية التفتيش ٢١)، لإسداء المشورة حسبما ترونه أو يراه المجلس.

(توقيع) سويو ماتشي
المدير العام بالإنابة

ضميمة

تقرير موحد عن عمليتي التفتيش الموقعي العشرين (٢٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣) والحادية والعشرين (٢٤ - ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣) اللتين قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

النقاط البارزة

- شاهد الفريقان الاستعدادات العراقية لنقل الوقود المستهلك. وكانت الاستعدادات من زاوية الهندسة المدنية جارية وتبدو مصممة على نحو ملائم. وكانت الطرق الفرعية والمنصات مكتملة. وأصبح الآن مرفاع نقالي حمولته ٨٠ طنا متاحا لرفع حاويات الوقود المستهلك. وقد اختبر هذا المرفاع في الموقع وحددت مشاكل الحيز المكاني المحتملة التي يجب تصحيحها. ويجري الآن تحديد مواقع المعدات الداعمة وجمعها. وتقصى الفريق الطريق المؤدية الى المطار، ولم يشاهد أي قيود يمكن أن تثير مشاكل في النقل. وجرى تقييم حالة الوقود المستهلك المخزون في الموقع B، وتبين أن مخزن الوقود لا يزال مأمونا بالرغم من أحواله البدائية. وأضيف الماء الى صهاريج الخزن لتعويض الماء المتبخر منها.

- وكانت الوكالة قد حصلت على معلومات مستقلة عن شحنة من آلات القطع استوردها العراق، وأفضت هذه المعلومات إلى تفتيش مصنع ذخيرة تقليدية عُثر فيه على خمسين آلة مطابقة لبيانات الشراء. وينبغي إجراء تحليل لمعرفة ما إذا كانت هذه الآلات تندرج ضمن فئة المواد المزدوجة الاستعمال.

- وقام الفريق ٢١ بزيارة مجمع صناعي في جنوب منطقة تاجي لأول مرة. وهذا المجمع يتألف مما لا يقل عن خمسة مرافق مستقلة، منها مصنع لألياف الزجاج، ومبنى لصنع مركبات الألياف الزجاجية، ومصنع للراتنجات، ومركز جديد لعلوم المواد لم يكن قد فُتش من قبل. وما من مصنع منها كانت له وظيفة نووية حصرا، ولكن أكثر من واحد منها كان ينتج مواد قابلة للاستعمال المزدوج. ولذلك فمن المهم رصد الأنشطة والانتاج في هذه المرافق في المستقبل.

- ويعكف العراق على تنفيذ مخططات لإنشاء مرافق جديدة لا نووية في أكثر من موقع نووي سابق. وكانت القدرات ذات الصلة بالطاقة النووية في هذه المواقع قد دمرت، ولكن الهياكل العامة، مثل الطرق والمنافع والمكاتب، لا تزال باقية. وقيّم الفريقان أنشطة البناء والتخطيط في أربعة مواقع هي الجزيرة والشرقاط والطارمية والفرات. وتبيّن أن الأنشطة الجديدة الجارية فيها لا علاقة لها بالأعمال النووية السابقة.

- واستمرت الأعمال التحضيرية لوضع الكاميرات الرقابية في منشآت التشكيل بآلات القطع. ولتنصيب كاميرات اختبار في مصنع أم المعارك، قام اختصاصي من الفريق ٢١ بإجراء قياسات نوعية، وباستقصاءات للتأكد من أن التسهيلات الضرورية أصبحت متاحة.

- وزار المفتشون مواقع أخرى لإجراء الجرد الروتيني للمعدات المزدوجة الاستعمال وإنجاز مهام الرصد. ونجح الفريق في تحديد مواقع معدات إضافية كانت مذكورة في الاعلان العراقي المقدم بموجب المرفق ٣. وتمكن أيضا بالاستناد إلى بيانات التوريد من تحديد مكان عدد من المعدات ومن تصنيفها.

- وبدأت الأعمال التحضيرية لتجميع المتفجرات HMX في موقع واحد مغلق. ولقد كان التقدم المحرز في هذه المهمة بطيئا بسبب ضعف اهتمام الجانب العراقي بها.

- وكانت بعض الأنشطة المخططة للفريق ٢٠ قد توقفت بسبب عمليات عسكرية في بغداد في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣. لكن هذه الأنشطة أدمجت في أعمال الفريق ٢١. وهكذا استوفيت جميع أهداف التفتيش عموما.

- ولم يكن الجانب العراقي قد قدم بعد أي معلومات جديدة عن الموردين. لذلك جدد الفريق العشرين طلب حل هذه المسألة، وطرح عددا من الأسئلة المحددة. وفي أثناء بعثة التفتيش ٢١، قال السيد غفور وزير التعليم العالي والبحث العلمي إن الجانب العراقي سيرد على هذه الأسئلة في أثناء "المحادثات التقنية" المقترح عقدها في نيويورك في أيلول/سبتمبر. ولم يتسلم الفريق الصيغة المستكملة للاعلان المقدم بموجب المرفق ٣، والتي كان الجانب العراقي قد وعد بتقديمها في تموز/يوليه.

- وزار الفريق ٢١ مركز الكندي لتطوير الصواريخ الصغيرة. وهو مركز له قدرات فريدة من نوعها في العراق لإجراء البحوث على مواد الصواريخ. وفي أثناء البعثتين ٢٠ و ٢١ شاهد الفريقان عمليات النقل الكبيرة للمعدات للمحافظة عليها في مواقع (الكندي، والنداء، وأم المعارك) في أوقات التوتر السياسي، وكانت بعثات سابقة (مثل البعثة ١٧) قد شاهدتها من قبل.

المقدمة

١ - يوجز هذا التقرير نتائج أعمال بعثتي التفتيش العشرين والحادية والعشرين اللتين أوفدتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٧٦ (١٩٩١)، وقدمت لهما لجنة الأمم المتحدة الخاصة المساعدة والتعاون. وجرت مهمة التفتيش العشرون في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ برئاسة السيد روبرت كيلي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه كبير المفتشين، وتألف الفريق من ١٠ مفتشين (من ٧ جنسيات مختلفة) وموظفي دعم. وجرت بعثة التفتيش الحادية

والعشرون في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ تموز/يوليه برئاسة السيد ماوريتسيو زيغيريرو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه كبير المفتشين، وتألف الفريق من ١٦ مفتشا (من ١٢ جنسية مختلفة) وموظفي دعم.

٢ - وكان برنامج هاتين البعثتين يشتمل على مايلي:

- إجراء عمليتي تفتيش بدون سابق إنذار في مواقع حددت مؤخرا.
- القيام بأنشطة ذات صلة بالمعدات والمواد؛
- إجراء عدد من عمليات التفتيش لأغراض الرصد في مواقع سبقت زيارتها؛
- القيام بأنشطة ذات صلة بالنقل المزمع للوقود المستهلك في مفاعل البحوث والمخزون في التويثة وفي جرف النداف (الموقع B)؛
- إجراء جولة من المناقشات مع السلطات العراقية لإيضاح بعض المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي السابق؛
- إجراء مناقشات مع موظفين عراقيين كبار بشأن عدم قيامهم بتقديم معلومات عن المشتريات والموردين.

٣ - وتم بلوغ أهداف التفتيش. وأجريت أنشطة التفتيش في ١٠ مواقع يرد ذكرها في الجدول ١ وفي ٢١ موقعا يرد ذكرها في الجدول ٢.

الجدول ١

المواقع التي زارها فريق التفتيش ٢٠

١ - التويثة - مركز البحوث النووية
٢ - التويثة - منطقة خزن معدات النفاذ
٣ - التويثة - مستودعات الشيخلي
٤ - مصنع الربيعية (النداء حاليا)
٥ - جرف النداف (الموقع B) - مخزن الوقود المستهلك

٦ - نهروان - مصنع الذخيرة التقليدية

٧ - موقع مشروع الفرات

٨ - وحدة تصنيع كربيد التنكستين التابعة لمؤسسة بدر العامة

٩ - مصنع دراجات المحمودية

١٠ - مخازن المتفجرات التابعة لمؤسسة المثنى

الجدول ٢

المواقع التي زارها فريق التفتيش ٢١

١ - جرف النداف (الموقع B) - مخزن الوقود المستهلك

٢ - مركز البحوث النووية في التويثة

٣ - التويثة - مستودعات الشيخلي

٤ - التويثة - ورشة الحماث

٥ - موقع مشروع الفرات

٦ - مؤسسة بدر العامة

٧ - تاجي - مؤسسة النصر العامة

٨ - تاجي - مصنع الراتنجات

٩ - تاجي - مصنع الزجاج E

١٠ - تاجي - مصنع تشكيل البلاستيك

١١ - تاجي - مرفق البتروكيماويات (قيد الانشاء)

١٢ - تاجي - مركز الصناعات الفلزية

١٣ - تاجي - مصنع الفتائل

١٤ - مصنع مواد التغذية في الجزيرة

١٥ - مركز الكندي لتطوير الصواريخ

١٦ - مرفق إثراء اليورانيوم في الطارمية

١٧ - مصنع الربيعية (النداء حاليا)

١٨ - مصنع دجلة للالكترونيات (الزوراء حاليا)

١٩ - مؤسسة القعقاع العامة

٢٠ - منشأة إثراء اليورانيوم في الشرقاط

٢١ - مؤسسة عقبة بن نافع (أم المعارك حاليا)

الأنشطة ذات الصلة بالمعدات والمواد

٤ - المتفجرات HMX- ٢٥٥ طنا من المتفجرات الشديدة من نوع HMX مخزونة تحت أختام الوكالة في ست غرف حصينة في موقع القعقاع . وهذه المواد بوصفها من المواد المزدوجة الاستعمال مدرجة في المرفق ٣ من خطة الرصد الطويل الأجل المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٧١٥. لكن ظروف خزن هذه المواد في مؤسسة القعقاع غير ملائمة للرصد، وهي تثير بعض المخاوف من زاوية السلامة. لذلك طلبت الوكالة من الجانب العراقي أن يجمع جميع المتفجرات HMX في مكان أكثر أمانا وملائمة تسهيلا لختمها ورصدها بانتظام. وقام الفريق ٢٠ بتقييم غرفتين حصينتين كبيرتين في مجمع المثنى كان الجانب العراقي قد اقترح استعمالهما بوصفهما مخزنا بديلا. وبالفعل لو أدخلت تعديلات طفيفة لتحسين درجة الأمن لأصبحت هاتان الغرفتان أفضل حقا من المخزن الراهن في القعقاع. وسيجري نقل المواد المتفجرة إبان عملية تفتيش مقبلة، بعد أن تكون التعديلات قد أجريت وتم التحقق منها. ولم تكن التعديلات الضرورية قد اكتملت عندما غادر الفريق ٢١ العراق.

٥ - نهروان- حصلت الوكالة على معلومات من مصدر غير الإعلان المقدم من الجانب العراقي، تبين أن عددا كبيرا من آلات القطع المزودة بأجهزة للتحكم الرقمي قد شحنت إلى العراق في أواخر الثمانينات. ولذلك تقوم الوكالة حاليا بجرد جميع ما في العراق من آلات من هذا القبيل لتحديد ما إذا كانت تنتمي إلى الأصناف التي تستحق الرصد الطويل الأجل. وكان جزء من المعلومات المتلقاة يخص شحن ٥٠ آلة قطع مزودة بأجهزة للتحكم الرقمي (ماتريكس تشيرشل) إلى مصنع نهروان للذخيرة في جنوب بغداد. وعند مواجهة الجانب العراقي بهذه المعلومات، دفع الجانب العراقي بأن هذه المعدات لا تندرج ضمن المواصفات الواردة في المرفق ٣، ورافق فريق التفتيش إلى الموقع. ويقع مصنع نهروان للذخيرة على بعد ٢٠ كم تقريبا شرق مدينة بغداد. وكان المصنع قد دمر إلى حد كبير في أثناء الحرب، ويجري الآن تجديده. ولا توجد هناك متفجرات وإنما صناديق وصمامات للقذائف. ولهذا المصنع مسبك، وفرن لتشكيل المعادن على الساخن، ومنشآت للتشكيل بآلات، القطع، ومرافق للتجميع. وركزت عملية التفتيش على ورشة التشطيب الموجودة في الطرف الغربي من المصنع. ووجد الفريق ٥٠ آلة خراطة مزودة بأجهزة للتحكم الرقمي ، منها ١٤ آلة أصابها ضرر بالغ (أصبحت خردة أو تستعمل مصدرا لقطع الغيار). وأخذ الفريق الأرقام المتسلسلة الموجودة على هذه الآلات وعلى وحدات التحكم الملحقة بها. وسيحدد خبراء آلات القطع ما إذا كانت هذه الآلات تندرج ضمن الفئة المزدوجة الاستعمال.

٦ - المكثفات- أعلن الجانب العراقي عن عدد كبير من المكثفات في تقاريره المقدمة بموجب المرفق ٣. وعلى عكس ما حدث بالنسبة لآلات القطع، قرر أن يبلغ عن جميع المكثفات التي استطاع العثور عليها حتى في الحالات التي وافق فيها على كون هذه البنود غير مستوفية لشروط المرفق ٣.

٧ - منظومات الفولطية العالية- كان فريق التفتيش الخامس عشر قد تحقق من خمس منظومات للفولطية العالية في ساحة الخردة في النفاد. وكانت قد استعملت لتغذية برنامج الفصل الكهرمغناطيسي للنظائر. وكان فريق التفتيش التاسع عشر قد لاحظ أن عناصر رئيسية، ربما كانت مفاتيح الكترونية للفولطية العالية، قد

سحبت من كل منظومة في الفترة المنقضية بين عملية التفتيش ١٥ (٨-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) وعملية التفتيش ١٩ (٣٠ نيسان/ابريل - ٧ أيار//ايو ١٩٩٣). وبالاستفسار قدم الجانب العراقي بيانا بأن المفاتيح الالكترونية قد استنقذت وركبت في معدات اللحام في مصنع الدراجات والمواسير في المحمودية. لذلك انتقل فريق التفتيش العشرون إلى هذا المصنع وتمكن من التعرف على الصمامات الالكترونية للفولطية العالية المسحوبة من منظومات الفولطية العالية التي كانت موجودة في موقع النفاد. وهي صمامات تغذي بالكهرباء أربع آلات لحام تستخدم لتحويل شرائط الصلب إلى مواسير من الصلب موصولة باللحام لصنع الدراجات. ولهذه الصمامات عمر افتراضي محدود، ولقد فشل بالفعل واحد منها. وقد طُلب من الجانب العراقي أن يجمع الصمامات بعد فشلها وأن يقدمها إلى الوكالة للقيام بالتحقق النهائي منها والتخلص منها. وبالإضافة إلى منظومات الفولطية العالية الخمس المدرجة بالفعل في الجرد، عثر فريق التفتيش العشرون في موقع النفاد على منظومة سادسة أصغر مصنوعة لدى المنتج نفسه.

٨ - الشيخلي- لم يستوف بعد بالكامل طلب تجميع جميع قطع الغيار والمكونات المستنقذة من المفاعل تموز - ١ والمفاعل تموز - ٢ و المفاعل IRT-5000. ولذلك فإن جمع كل البنود التي جُردت في السابق، ومضاهاتها بسجلات الموردين، سوف يكتملا بعد استيفاء الطلب.

٩ - النداء (الربيعية سابقا)- جرى التفتيش في مؤسسة النداء لجمع مزيد من المعلومات عن ثلاث معدات محددة: جهاز لحام بالحزمة الالكترونية، ونظام لرش البلازما، وفرن تلدين. وتم جمع المعلومات المطلوبة. وأصبح مصنع النداء فارغا إلى حد كبير إلا من هذه المعدات. وجميع الورش التي زارها الفريق كانت فارغة تماما. وكانت توجد في خارج المبنى قطع قليلة من المعدات وأرفف وبقايا مواد. وقد قيل للفريق إن ارتفاع مستوى التوتر السياسي، الناجم عن رفض السلطات العراقية قبول وضع معدات الرقابة التابعة للجنة الخاصة في موقعين لاختبار الصواريخ، قد دفع بإدارة المصنع إلى نقل المعدات للمحافظة عليها.

١٠ - وقام الفريق ٢١ بإجراء عملية تفتيش بدون سابق إنذار في موقع يشتبه أن يكون لتشتيت المعدات بالقرب من مؤسسة النداء. ووجد فيه عددا من الآلات، منها آلة عليها ختم الوكالة كانت في مؤسسة النداء. ويقوم الآن الجانب العراقي بإعادة هذه الآلات الى مواقعها الأصلية بعد أن خفت حدة التوترات.

الأنشطة ذات الصلة بنقل مجمعات الوقود المستهلك في مفاعل البحوث من العراق

١١ - تسببت حرارة الصيف في خفض منسوب مياه الصهاريج التي كانت مجمعات الوقود المستهلك في مفاعل البحوث قد خزنت فيها في الموقع B. وراقب الفريق عملية إعادة تعبئة الصهاريج بمياه منزوعة المعادن، وأخذ منها عينات.

١٢ - وعقدت اجتماعات مع النظراء العراقيين لمناقشة حالة استعدادهم لنقل الوقود العراقي. وتبين أن قدرا كبيرا من العمل قد اكتمل في مرفق المفاعل IRT وأن العمل قد بدأ في الموقع B. وقد تم في مرفق المفاعل IRT تركيب منصة إزالة التلوث من الحاويات المصفحة، ومنصة شحن حاويات الوقود، المنصة

الخرسانية للمرفاع النقالي. وفضلا عن ذلك، تم تركيب المستلزمات الكهربائية الضرورية وجهاز ضغط الهواء ومعدات إنارة المنطقة. وقد قام الجانب العراقي بتعديل سيارة الإطفاء (أصبح فيها صهريج للمياه العادية، وصهريج ثان للمياه المنزوعة الأيونات) للإمداد بالمياه بالضغط المطلوب. وأعيد تشييد الطريق الواصلة بين المفاعل وبرج التبريد. ويجري الآن إعداد السقالات لمنصة إزالة التلوث. وبناء على اقتراح من المهندسين العراقيين، تم تغيير النهج الذي كان سيتبع إزاء مناولة الوقود في منشأة المفاعل IRT. ونظرا للكمية الكبيرة من الأنقاض الموجودة في أحواض هذه المنشأة، تم الاتفاق على استعمال حوض مستقل للتنظيف بدلا من محاولة تنظيف مجمعات الوقود في حوض المفاعل. وإن كان ذلك سيضيف خطوات إلى عملية الشحن، فإنه سيقلل إلى أدنى حد من الوقت الضائع بسبب مشاكل صفاء المياه. وهذا النهج يشبه النهج المخطط للموقع B. وحدد الفريق ٢١ مكان الهليوم المخزون في مستودع الشيخلي والذي يمكن استعماله لتنظيف حاويات الشحن.

١٣ - وجرى استعراض الخطط العامة والتفاصيل المتعلقة بكل من الهياكل الخرسانية التي يجب استعمالها في الموقع B (جرف النداف)، بما في ذلك تفاصيل الرسومات المتعلقة بالمنصات الخرسانية، وبمهايئات الأغطية الخرسانية، وبمحطة التنظيف الخرسانية. وجرى وضع نهجين لمهايئ الصهريج الخرساني، وسوف يجرى اختبارهما لاختيار أفضلهما. أما محطة التنظيف الخرسانية فلن يركب على الأرض سوى جزء منها نظرا لارتفاع منسوب المياه. وقد سطحت جميع الطرق المطلوبة للوصول إلى الصهاريج الخرسانية في داخل الموقع B، كما تم وضع الفرشة الحصوية لهذه الطرق. ويخطط الجانب العراقي لتغطية هذه الفرشة الحصوية بالأسفلت. ويتراوح عرض هذه الطرق بين ٥ أمتار و ١٠ أمتار، وهي مصممة لتحمل الأحمال التي تقتضيها مناولة المعدات المعتزم استخدامها في عمليات نقل الوقود. ويشرع الآن الجانب العراقي في وضع الأضواء الضرورية لهذا المرفق. أما منطقة شحن الحاويات، وهي في وسط المرفق، فهي في طور التحضير، وسوف تحتوي على منصة لشحن الحاويات، ومنصة إزالة التلوث من الحاويات، ومنصة المرفاع، ومحطة التنظيف الخرسانية. ونقلت أربعة نماذج مكاتب إضافية إلى الموقع B، وهي الآن قيد التجديد. ويجري الآن إنشاء مبنى مستقل بالحجارة طوله نحو ١٠ أمتار وعرضه ٣ أمتار بالقرب من هذه المكاتب. ومن المتوقع أن تكون هذه التعديلات قد اكتملت بحلول نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٤ - وأجرى الفريق استقصاء تفصيليا لطريق النقل من التويثة والموقع B إلى مطار الحبانية، ولم يكتشف أي صعوبة تتعلق بالحيز المكاني أو بالوزن أو أي صعوبة أخرى.

١٥ - وقبل رحيل الفريق ٢٠ من العراق بدقائق، عرضت السلطات العراقية مرفاعا نقاليا حمولته ٨٠ طنا، له ذراع طولها ٤٠ مترا، من النوع المزمع استخدامه في شحن حاويات نقل الوقود المستهلك. ويبدو أن هذا المرفاع المقترح ملائم لعمليات الرفع. وقد قدم الجانب العراقي قائمة مستفيضة بقطع الغيار المطلوبة لهذا المرفاع. وقد نقل المرفاع إلى موقع يصلح لتجربته في أثناء بعثة الوكالة ٢١، وتبين أن المبنى المجاور يعيق حركته. ولذلك سيجري هدم حائط ذلك المبنى لكي يتسع الحيز المكاني.

١٦ - واستعرض خبير الوقود المستهلك الخطط والرسومات والإجراءات المعتزمة لعملية نقل الوقود المستهلك. كما فتش أيضا على أنشطة البناء والمعدات المطلوب استخدامها في نقل الوقود. ومن الأعمال الهامة إجراء تخطيط مسبق لإدماج جميع المهام التي ستجريها هيئات من خارج العراق مع المهام التي سيضطلع بها الجانب العراقي.

الأنشطة ذات الصلة بالمرافق

١٧- قام الفريق ٢١ بإجراء عملية تفتيش بدون سابق انذار في مجمع صناعي يقع في جنوب مؤسسة النصر العامة بالقرب من تاجي. ويتألف هذا المجمع من عدد من المصانع والمباني العصرية. وبعض أجزائه لا تزال قيد الإنشاء أو لم تشغل بعد. وكان يشتبه في أن هذه المرافق تنتج مواد مزدوجة الاستعمال . لكن الفريق ٢١ لم يشهد أي أنشطة محظورة، ومع ذلك فإن لهذه المرافق قدرات جيدة على انتاج مواد سوف تقتضي الرصد. وتشتمل أنشطته حسبما أعلنها الجانب العراقي وتحقق منها فريق التفتيش على ما يلي:

- مصنع ينتج ألياف الزجاج ومنتجات مصنوعة من ألياف الزجاج. وكانت شركة أجنبية قد أنشأت هذا المصنع بنظام تسليم المفتاح. والمصنع مكتمل بنسبة ٩٥ في المائة تقريبا، لكن هناك بنودا من الجزء المخصص للصهر (ورصلات المواسير) لا تزال ناقصة وتحول دون تشغيل عملياته. وما أن تتوافر هذه البنود سوف يصبح انتاج الزجاج محصورا في ألياف الزجاج E-glass fiber . وقد اعتمدت عملية صنع المكونات على ألياف مستوردة.

- مبنى بالقرب من مصنع الزجاج ، يشتمل على آلة للف الألياف لغرض إنتاج مواسير وصهاريج بأقطار يمكن أن تتراوح بين ٥٠ و ٢٤٠ سم وبسمك يتراوح بين ٠,٣ و ٢,٥ سم. ومن زاوية التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ يعد هذا الانتاج بدائيا.

- مصنع راتنجات، أنشأته شركة أجنبية بنظام تسليم المفتاح، لانتاج عدد من الأنواع المختلفة من الراتنجات. وهذا المصنع مشغل جزئيا ويورد مواد راتنجية إلى مصنع ألياف الزجاج.

- مصنع للبتروكيماويات لم يكتمل بعد، وما أن يكتمل سوف يخصص لدراسة المواد المضافة للوقود.

- مصنع مستقل لم يكتمل هو أيضا في المجمع، وكان معلنا أنه مرفق لتشكيل المواد البلاستيكية. ولكن حالة البناء لا تسمح بالتحقق من غرضه. وجميع هذه المصانع الأربعة تحت إدارة مشروع البتروكيماويات رقم ٢ (ب ك -٢).

- مركز جديد وواسع لخدمة الصناعات الفلزية، قيل إنه مخصص لدراسة المشاكل الصناعية في علم المواد، مثل مشاكل انتاج النحاس، وتنقية الرصاص، وصنع المكونات الحرارية، الخ.

وهذا المركز اكتمل لتوه ولكن معداته لم تنصب بعد. وسوف يقتضي الأمر رصد أنشطة هذا المرفق.

- وقد طلب من الجانب العراقي أن يقدم وثائق عن الوظائف المعلنة لهذه المرافق الجديدة، فأصر في إعلانه الشفوي على أنها مرافق مدنية ليست لها وظائف سرية.

١٨ - وجرت زيارات قصيرة لموقع مشروع الفرات، ولمصنع البدر لصناعة لُقَم التشكيل لصنع كربيد الثنكستين، ومصنع النداء (الربيعية سابقا)، والشرقاط ، والجزيرة، والقعقاع.

١٩ - وفي موقع مشروع الفرات، استعرض الفريقان أنشطة التجديد التي كان الفريق التاسع عشر أول من أبلغ عنها. فتبين أن المباني التي يجري تعديلها تشمل عنابر للنوم، ومكاتب، ومقصفا، والمبنى الأصلي لمركز التدريب. ولا يزال المبنيان الرئيسيان اللذان أنشئا لصنع الطاردة المركزية باقيين بلا تشطيب على النحو الذي رئيا به أول مرة في تموز/يوليه ١٩٩١. وقد أنهي الى علم الجانب العراقي أن هذين المبنيين لا يمكن تغييرهما بأي طريقة كانت إلا بعد أن يقدم خططا تفصيلية وتوافق عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطلب أيضا من الجانب العراقي أن يقدم إلى الوكالة كشفا بالطاقة الكهربائية المستهلكة قابلا للتحقق منه. وسيستعمل هذا الكشف للتأكد من زعم الجانب العراقي بأن هذا الموقع لن يربو على كونه مختبرا بحثيا بسيطا لأغراض الأنشطة المتصلة بالدفاع، وأنه سيخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يزال الموقع خاليا من المعدات، وأفاد الجانب العراقي بأن أعمال التجديد ووضع المعدات في أماكنها سوف تكتمل في غضون شهرين، وأنها ما أن تنتهي سوف يستضيف الموقع ٥٠٠ شخص.

٢٠ - وكان فريق التفتيش التاسع عشر قد فتش في أوائل أيار/مايو على مصنع البدر لانتاج كربيد التنكستين. وكان هناك مرفقان منفصلان ومتميزان عن بعضهما في العراق لهما علاقة بإنتاج كربيد التنكستين. وكانت شركة أمريكية قد أنشأت أحدهما في مؤسسة بدر العامة، وهو الذي ينتج عدد القطع لآلات القطع العادية بمعدل ١٠ أطنان في السنة. أما المبنى الآخر فيسمى "مبنى تصنيع كربيد التنكستين ومسحوق التنكستين"، وهو في مصنع الأثير. وكان العراقيون قد دمروه في عام ١٩٩٢ تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان بناؤه كاد أن يكتمل ولم تركب فيه أي معدات. وكان الجانب العراقي قد ذكر أنه محلي التصميم والبناء. لذلك قام الفريق ٢٠ بزيارة مصنع بدر لمقارنته بتصميم المصنع الأمريكي. واتضح أن التصميم الأمريكي يخص المصنع الموجود في مؤسسة بدر العامة، لا الموجود في منطقة الأثير. وقام الفريق ٢١ بزيارة مصنع أم المعارك (مصنع عقبة بن نافع سابقا)، وهو مصنع يتكون من مجموعة مستقلة من المباني في داخل مؤسسة بدر. وكان معظم المعدات قد سحب منه بسبب التوترات السياسية. ومما يثير الاهتمام بصفة خاصة، هو أن آلات التثقيب الرأسي الكبيرة جدا التي استعملت لصنع أقطاب منظومة الفصل الكهرمغنطيسي للنظائر قد نقلت من مكانها، وهي آلات تصل أبعادها الى أمتار عديدة وتزن عشرات الأطنان، الأمر الذي يدل على مدى جهود الجانب العراقي الرامية إلى حماية قاعدته الصناعية.

٢١ - وزار الفريق ٢١ الطارمية لدراسة التقدم المحرز في مصنع الكيماويات الجديد الموجود على موقع الإثراء القديم. وهذا المشروع الكيميائي كان قد أعلن من قبل، وهو غير ملفت للنظر. ومع ذلك اكتشف الفريق في مجرى التفتيش أن أبراج التبريد بالماء قد أزيلت من الموقع. وهذه الأبراج وإن كانت قابلة للاستعمال في أغراض عامة إلا أنها استخدمت من قبل في عملية الفصل الكهرمغنطيسي للنظائر ولم يسبق الإفراج عنها بالرغم من طلب الإفراج المقدم من الجانب العراقي. وتبين أن الجانب العراقي وضع هذه الأبراج في موقعين جديدين، أحدهما هو موقع الإثراء السابق في الشرقاط والآخر هو مصنع المتفجرات في القعقاع. وزار الفريق ٢١ هذين الموقعين، وحدد مكان هذه الأبراج فيهما، وتحقق من أنها الأبراج المأخوذة من الطارمية، وأنهى الى علم الجانب العراقي أن هذه الأبراج نقلت بدون إذن، وأوعز إليه أن يعيدها إلى الطارمية أو أن يدمرها.

٢٢ - ويجري الآن تنظيف الموقع النووي السابق في الجزيرة وإزالة التلوث منه وفقا لخطة مشتركة (انظر تقرير التفتيش الخامس عشر). ويجري إحراز تقدم سريع في المرفق الرائد لأوكسيد الحديد. وللأسف لم يقدم الجانب العراقي وثائق عن هذا المصنع الجديد بالتفاصيل التي تكفي للتحقق من وظيفته. وتنبع سلطة المطالبة بهذه الوثائق من عدة اشتراطات، ولا سيما الاشتراطات الواردة في المرفق ٢ بخطة الرصد الطويل الأجل. وقد وعد الجانب العراقي بتقديم هذه الوثائق ولكنه لم يف بوعده. أما في حالة موقع الجزيرة، فالوثائق موجودة وسبق أن رأتها أفرقة التفتيش بسرعة في الموقع. وقد طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نسخا من هذه الوثائق وتركت للجانب العراقي متسعا من الوقت لتقديمها. وأصدرت الوكالة أوامرها إلى العراق بالكف عن ممارسة أي أنشطة بناء جديدة في موقع الجزيرة الى حين تقديم تلك الوثائق. وسوف تمدد الوكالة هذا الأمر بالكف عن أي أنشطة جديدة الى أن يتحسن التعاون. ذلك لأن مسؤولية هذه التأخيرات تقع بوضوح على عاتق الجانب العراقي لأنه هو الذي عجل بالمشاريع الكبيرة وتجاهل إشتراطات التبليغ البسيطة والمعقولة. وبالتالي فإن مفتاح معاودة هذه الأنشطة أصبح في يد الجانب العراقي.

الأنشطة الأخرى

٢٣- كرر فريق التفتيش العشرون التأكيد على الحاجة إلى التعاون التام بشأن مسألة تحصيل البيانات عن الموردين. وطلب من الجانب العراقي أن يبدي لفتة لبناء الثقة تتمثل في تقديم معلومات عن موردي برنامج بعينه. وأرسل فريق العمل من فيينا قائمة جديدة بمسائل معلقة. وقال السيد غفور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، للفريق ٢١ إنه غير مستعد لتسليم أي معلومات الى الفريق. ومع ذلك فقد وعد بأن المعلومات المطلوبة سوف تقدم في مجرى "المحادثات التقنية" المخطط لها حاليا أن تعقد في أيلول/سبتمبر في نيويورك. ولم تكن التعهدات السابقة بتقديم المعلومات عن الموردين قد استوفيت، كما أن الوعد باستكمال القائمة التي تقدم بموجب المرفق ٣ لم يستوف.

٢٤ - وفي أثناء المناقشات التي جرت بين فريق الوكالة ونظيره العراقي، جرى استعراض أهم الخطوات والنقاط الحاسمة في الدراسات العراقية عن جدوى انشاء مرافق محمية تحت الأرض، وفي مشروع شراء

محطة كهرباء نووية. وأضاف الجانب العراقي بعض الشروح دون أن يحيد عن الصيغة المحتواه في التقرير "الوافي والنهائي والكامل" المقدم في أيار/مايو ١٩٩٢.

٢٥ - وكان العراق قد بدأ الاتصال بالسوق الدولية لشراء محطة كهرباء نووية منذ عام ١٩٧٤. وأرسل إلى شركات فرنسية وكندية يطلب منها الاشتراك في مناقصات لشراء محطات كهرباء نووية توقد باليورانيوم الطبيعي، ولكن الردود كانت سلبية. وفي الفترة المنقضية بين عام ١٩٧٦ و ١٩٧٨، طلب العراق من عدد من الشركات الأوروبية والشركات اليابانية تقديم عروض لتوريد مفاعل مبرد بالماء الخفيف (من النوع المبرد بماء خفيف مضغوط ومن النوع المبرد بماء يغلي) بنظام تسليم المفتاح، مع تقديم تكنولوجيا الاثراء ومعالجة الوقود المستهلك. وحصل العراق على ستة عروض بحلول عام ١٩٧٩، ولكنه أرجأ البت فيها نتيجة لحادث ثري مايل آيلند، واستغنى بعد ذلك عن مفهوم تسليم المفتاح واستعاض عنه بدراسات عن اختيار المواقع بدراسات تقييم مختلف تصميمات مفاعلات القوى ذات سمات الأمان المحسنة. ووقع مع شركات فلندية وإيطالية وسويسرية وسوفياتية عقودا لإجراء دراسات أولية عن مختلف المواقع.

٢٦ - وفي عام ١٩٧٦، بدأ تنفيذ مشروع مفاعل البحوث "تموز -١" المستورد من فرنسا. وتعرض هذا المفاعل للتدمير من جراء غارة شنتها اسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٨١ قبل بدء تشغيله، ولم يتمكن العراق من الاستعاضة عنه بمفاعل آخر . وبعد تدمير المفاعل "تموز -١" في عام ١٩٨١، تقرر استطلاع امكانية جعل مشاريع جميع المرافق النووية المخططة، بما فيها محطة القوى النووية المزمعة، تحت الأرض. وطلب العراق من شركات بلجيكية وفرنسية وفنلندية وايطالية وسوفياتية أن تقدم تقييما لهذه الامكانية. وقال العراقيون إن هذا التقييم لم يكن مشجعا لأن التكاليف كانت "ثمانية في الارتفاع"، وأنهم تخلوا في عام ١٩٨٣ عن فكرة وضع المنشآت النووية تحت الأرض لحمايتها من الهجمات العدائية. وقد تحققت الوكالة من صحة هذه البيانات من مصادر من الدول الأعضاء. واتضح أن وضع المنشآت تحت الأرض كان لحمايتها أكثر مما كان لاخفائها، لأن المرافق الداعمة لها كانت ستظل فوق سطح الأرض. وفي تلك المدة ذاتها (١٩٨١ - ١٩٨٣) مثلا، نظر الجانب العراقي في وضع مصنع الجزيرة تحت ١٠ أمتار من التحصين الخرساني، ولكنه بناه فوق الأرض في نهاية الأمر للأسباب المذكورة أعلاه.

- - - - -